الجورب وهو معرب لا يقال الالحاق فرع عن زيادة الواو والعلم بها فرع
عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية لانا نقول لما استعملته العرب
على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما مما زيدت
فيه الواو ومكانه من الجورب والثاني فيعل كبيطر بزيادة الياء من البطر
بالسكون وهو الشق والثالث من فعول كجهور بزيادة الواو ايضا
والرابع فعلى كسلقى بزيادة الالف والخامس فعنل كقلنس بزيادة
النون والسادس فعلل كشملل بزيادة احدى اللامين وانما لم يدغموا
اللام الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها في فعلل لئلا يبطل
الالحاق فما فعلوا مثال فعيل كشريف وما قاله سيبويه وزاد قلنس و
سلقى وكذا فعل السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم زادوا شريف
بدل قلنس واما التفتازاني فقد ذكر خمسة فقط جورب وجلبب وبيطر
وبيطر رهوك وشريف فاسقط من الستة السابقة قلنس وسلقى
وزاد رهوك قال بعضهم والحاق ما سواها بها نادر فيشير الى نحو قطرن
البعير وترمس اي رمس بمعنى دفن الميت في الرمس وهو القبر وهندل
بمعنى خذل وترفل بمعنى رفل وهلقم اذا اكثر اللقم وهبل اللقمة
اذا عظمها وعنبس بمعنى قبس اي تكلم وخلبس بمعنى خلب اي جفن
وهدم بمعنى هدم وغيرها وللالحاق دليلان احدهما وهو الاحسن
كما قال في شرح المفصل لجريانه في الاسماء والافعال هو ان حرف الالحاق
هو الحرف الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسببه ذلك الحرف لذلك
المعنى كواو حوقل وياء شملل وليس المراد من زيادة حرف الالحاق
ان لا يحصل زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف
لمعنى حقل وشمل بل ان لا تكون لافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم
والراء في فرح والالف في ظارب فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ
بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهور ما في معانيها اخر فلا يجوز
حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي وثانيهما موافقته

المصدر

المصدر وعليه اقتصر التفتازاني وعليه في المعتبر ذوات الملحق فجميعها فيخرج
نحو اخرج لعدم الفعللة كما اخرج نحو قاتل وفرح وقيل ان الاعتبار
انما هو بالفعللة لعمومها والمراد بها جميع صور فعلل واما الفعلال
فلا اعتداد به لعدم اطراده في الملحق كما قاله البدر بيه ما يكون ان قيل
الالحاق جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون موافقتهما دليلا
عليه الذي هو عينه والدليل يغاير المدلول اجيب بان الالحاق كما مر
جعل مثال على وزن مثال ازيد منه واتحاد المصدرين مغاير له لازم
والملازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم **وسم هذا الباب** المتقدم
ذكره في الالف واللام فيه للعهد الذكري **باب الفعللة** بالكنية السابق
وانما اضيف الى الفعللة دون الفعلال لاطراده فيه كما قد علمت **كذا**
مجرد الرباعي صفة له اي الى الباب فسمه ايضا باب مجرد الرباعي
وانما نسبوه الى مصدره دون ماضيه ومضارعه كما فعلوا في الثلاثي
المجرد فقالوا باب فعل يفعل مثلا فلم يقولوا هنا باب فعلل يفعلل
لاتحاد مصادر هذا الباب وورودها على زنة واحدة وهي الفعللة
بخلاف مصادر الثلاثي المجرد فانها ليست على زنة واحدة وما تضمنته
هذه الثلاثة الابيات الاخيرة من زيادتي وبعد ان انقضى الكلام على بابي
مجرد الثلاثي والرباعي نشرع الان في الكلام على مزيدهما فقال **باب**
الثلاثي المزيد وهو مبني من زاد الواضع فيه الشيء اي اوقع الزيادة
فيه تنزل منزلة القاصر اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل بالاثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد ولو بني من
زاد الباقي على اصله من التعدية بنفسه الى اثنين كقوله تعالى
وزادهم ايمانا لقيل المزيد حرفا او اكثر مثلا واصله مزيود بوزن مفعول
نقلت ضمة الياء الى الزاي فالتقى ساكنان فحذفت الياء على
راي الاخفش دون الواو لانها علامة معنى ثم قلبت الضمة المنقولة
الى الياء كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي فصار مزيد

Copyright © King Saud University